النشرة الاخبارية
لمنظمة العفو الدولية
نيسان/ابريل ١٩٨٩
April 1989

كولومبيا

التحقيقات تجلب الموت للمحقّقين

تكشف المحاكم المدنية النقاب عن أدلة متزايدة حول تورّط القوات المسلحة في انتهاكات حقوق الإنسان في كولومبيا. غير أن موظفي المحاكم الذين يقومون بالتحقيق في جرائم تورّط القوات المسلحة شبه العسكرية والنظامية، يتعرضون بصورة متزايدة لخطر القتل.

في كانون الثاني/يناير لقي ١٢ عضوا في لجنة تحقيق قضائية، بينهم قضاة ورجال مباحث، مصرعهم بعد أن أطلق عليهم النار مسلحون مجهولون. وكان الأعضاء المذكورون يتولّون التحقيق في سلسلة من أعمال القتل السياسي وحوادث «الاختفاء» المعزوّة إلى مجموعات شبه عسكرية وموظفين في الجيش يتخذون من إقليم مجدالينا ميديو الذي تكثر فيه القوات المسلحة، قاعدة لهم.

في أعقاب هذا الهجوم قام الدكتور إدواردو لوزانو توفار، المدير الوطني لدائرة التحقيقات الجنائية التابعة للسلطة القضائية، بالاشتكاء علنا من أن العقبات كانت تعترض تكراراً طريق التحقيقات، ومن أن الموظفين القضائيين يتعرضون للترهيب والتهديد من قبل مسؤولي قوات الأمن. وقد طالب بحملة تطهير داخل القوات المسلحة الكولومبية.

وفي حادثة وقعت قبل ذلك، أجبر قاض مدني كان قد أصدر مذكّرات اعتقال بحق عدد من موظفي الجيش والشرطة لتورطهم في مقتل عمال في مزارع موز، على الفرار من البلاد بعد تلقّيه تهديدات بالقتل. ولم يجر حتى الآن اعتقال أي من موظفي الجيش أو الشرطة المتورطين في المذبحة المذكورة.

في غضون ذلك، قضت المحكمة العليا للمرة الأولى في شباط/فبراير بأن صلاحية النظر في مذبحة أخرى تورّطت فيها قوات الأمن، يجب أن تبقى ضمن المحاكم المدنية. وصدرت مذكرات اعتقال بحق رجال من الشرطة والجيش لدورهم في الهجوم على بلدة سيغوئيا لتعدين الذهب، الذي أسفر عن مقتل ٤٢ شخصاً.

فقد قتل هؤلاء عندما دخلت شاحنات تحمل رجالاً مسلحين إلى البلدة فتحوا نيرانهم على الناس في الشوارع. ثم انطلقوا من بيت إلى بيت يبحثون عن زعماء سياسيين ونقابيين، في حين وقف رجال الشرطة والجيش يتفرّجون.

لقد تلقى سكان بلدة سيغوئيا تهديدات متكرّرة بالقتل باسم حركة الموت لثوار الشمال الشرقي، وذلك بعد الانتخابات البلدية التي جرت في آذار/مارس ١٩٨٨ عندما فاز تحالف الاتحاد اليساري الوطني بأكثرية الأصوات.

وقد أثبتت التحقيقات القضائية الأولية أن القوات المسلحة لم تفشل فقط في حماية سكان البلدة من الهجوم، بل وأن موظفين من الجيش والشرطة اشتركوا مباشرة في الإعداد للمجزرة. □

جثث موظفين كولومبيين لقوا مصرعهم خلال تحقيقهم في حوادث القتل و«الاختفاء» التي نسبت إلى المجموعات شبه العسكرية وأفراد الجيش.

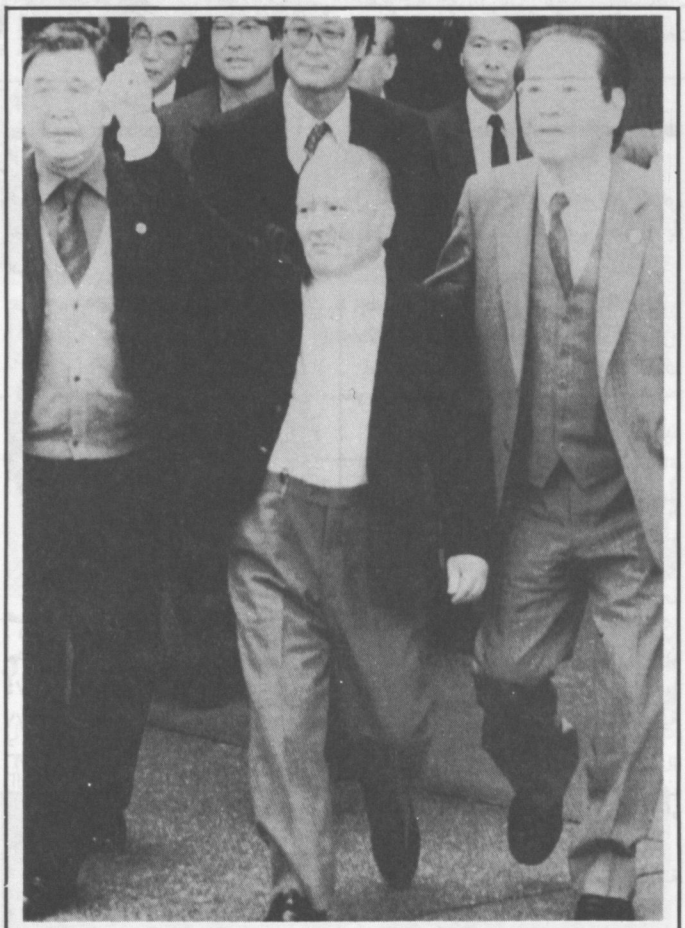

إبراء بعد ثلاثين سنة

ماساو أكاهوري Masao Akahori الذي كان قد حكم بالإعدام في اليابان منذ أكثر من ثلاثين سنة، يخرج حرّاً بعد أن برّأته المحكمة العليا من تهمة القتل العمد.

في ٣١ كانون الثاني/يناير قضت المحكمة بأن اعترافه بقتل طفل عام ١٩٥٤ كان اعترافاً غير قابل للتصديق، وبأنه لم يظهر أي دليل آخر يثبت علاقته بالجريمة.

كان ماساو أكاهوري يصرّ باستمرار على براءته، وعلى أنه أدلى باعترافه للشرطة تحت الإكراه بالتهديد.

إنه رابع سجين ياباني حكم عليه بالإعدام خلال الخمسينات. يفرج عنه منذ عام ١٩٨٣. □

ملاوي

وفاة صحفي بعد التعذيب

أوزبورن مكانداويري Osborne Mkandawire هو صحافي ملاوي في السابعة والثلاثين من عمره، توفي في السجن نتيجة للتعذيب، كما يبدو.

لقد أبلغت السلطات عائلته بأنه أقدم على الانتحار. إلاّ أن منظمة العفو الدولية تلقت تقارير تشير إلى أنه خلال الأشهر الستة التي احتجز فيها قبل وفاته في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، أخضع للصدمات الكهربائية – في أسلوب تعذيب يعرف باسم «امتطاء الحصان» – وأرغم على الانحناء بينما غرزت أبر في ظهره.

كان أوزبورن مكانداويري يعمل موظفاً في دائرة المعلومات. وقد احتجز في حبس انعزالي في سجن ميكويو دون تهمة، بعد اعتقاله مع صحافيين آخرين في أيار/مايو لنقل معلومات «سرية» إلى صحافيين أجانب.

خلال السنوات الأخيرة احتجز عدة صحافيين وكتاب في ملاوي لفترات طويلة بدون محاكمة، وذلك لقيامهم بأعمال تشكّل جزءاً من نشاطاتهم المهنية المشروعة. □

حملة إنقاذ سجناء الشهر

كل واحد ممن نروي قصصهم على هذه الصفحة يعد سجيناً من سجناء الرأي. وقد ألقي القبض على كل منهم بسبب معتقداته الدينية أو السياسية أو لونه أو جنسه أو أصله العرقي أو لغته. ولم يستخدم أي منهم أساليب العنف أو يروّج لها. ويعد استمرار احتجازهم انتهاكاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن هيئة الأمم المتحدة. ويمكن للنداءات الصادرة من أنحاء العالم كافة أن تساعد على تأمين إطلاق سراحهم أو تحسين الظروف المحيطة بهم داخل المعتقلات. ومراعاة لصالحهم ينبغي انتقاء عبارات الرسائل التي توجه إلى السلطات بحرص وكياسة. كما ينبغي عليك أن تؤكد أن اهتمامك بحقوق الإنسان لا يرجع بأي حال من الأحوال إلى ميول سياسية معينة. ويجب في جميع الأحوال الامتناع عن مراسلة السجين مباشرة.

المغرب

محمد السريني: طالب أدب من طنجة في السابعة والثلاثين من عمره، يقضي حالياً حكماً بالسجن مدته ثلاثون سنة لمطالبته بأن يصبح المغرب جمهورية اشتراكية.

محمد السريني

بعد إلقاء القبض على محمد السريني عام ١٩٧٤، احتجز حتى كانون الثاني/يناير ١٩٧٧، عندما حوكم مع ١٣٨ آخرين بتهم الانتماء إلى جمعية غير مشروعة والتآمر ضد أمن الدولة الداخلي. وكانوا جميعهم أعضاء حاليين أو سابقين في ثلاث مجموعات ماركسية.

وصدرت بحق ١٢٩ متهماً، بينهم ٣٩ حكموا غيابياً، أحكام بالسجن تتراوح ما بين خمس سنوات وثلاثين سنة.

وقال أحد مراقبي منظمة العفو الدولية ممن حضروا المحاكمة انها افتقرت إلى المقاييس الدولية للعدالة: فلم يسمح للمتهمين بالإتصال بمحامي الدفاع خلال جلسات المحاكمة، كما لم يسمح لهم بالإدلاء ببيانات حول أعمال التعذيب وسوء المعاملة التي قالوا انهم تعرّضوا لها خلال احتجازهم قبل محاكمتهم.

ورغم أن جهة الادّعاء جادلت بأن المتهمين كانوا يخطّطون للإطاحة بالنظام الملكي، لم يكن ثمة دليل يثبت أنهم استخدموا العنف أو دعوا اليه على الإطلاق.

وقد ورد أن المتهمين وُضعوا في حبس انعزالي قبل محاكمتهم لأكثر من سنة – مما يتجاوز بكثير الحدود التي ينصّ عليها قانون المغرب لمثل هذا الاحتجاز – وانهم عُذّبوا في حالات كثيرة بالصدمات الكهربائية والضرب والتعليق من اليدين أو القدمين.

محمد السريني هو الآن في سجن قنيطرة المركزي، حيث ورد أنه يقوم بانهاء أطروحة الدكتوراه في الأدب الأسباني.

■ يرجى بعث رسائل متسمة بالكياسة تناشد الإفراج عنه إلى:
جلالة الملك الحسن الثاني
القصر الملكي، الرباط، المغرب
وكذلك إلى:
مولاي مصطفى بلعربي العلوي، وزير العدل
قصر المأمونية، الرباط، المغرب. □

يوغوسلافيا

برانيمير تربويفيتش Branimir Trbojevic: شاب من يهوه في العشرين من عمره، حكم عليه بالسجن لمدة سنتين ونصف بسبب معتقدات أملاها عليه ضميره.

برانيمير تربويفيتش يرفض، انسجاما مع دينه، أداء الخدمة العسكرية. وقد ألقي القبض عليه في ١٨ أيار/مايو ١٩٨٨ بعد رفضه الانصياع لأوامر استدعائه للخدمة العسكرية في جزيرة مالي لوسينج.

وُجهت إلى برانيمير تربويفيتش بموجب المادة ٢٠٢ من القانون الجنائي الاتحادي تهمة «رفض حمل السلاح». وفي ٢٨ حزيران/يونيو حكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات من قبل محكمة عسكرية في سبليت. وبقي محتجزاً في سبليت بانتظار استئنافه إلى المحكمة العسكرية العليا، وفي كانون الأول/ديسمبر علمت منظمة العفو الدولية أن مدة الحكم الصادر بحقه قد خفضت إلى سنتين ونصف.

إن الخدمة العسكرية لمدة ١٢ شهراً هي إجبارية في يوغوسلافيا للذكور الأقوياء البنية الذين تزيد أعمارهم على ١٨ سنة. والقانون اليوغوسلافي لا يسمح بأي إعفاء أو خدمة بديلة خارج القوات المسلحة لرافضي التجنيد الاجباري بدافع الضمير.

في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧، رفضت المحكمة الدستورية في يوغوسلافيا عريضة تقدّمت بها مجموعة من شهود يهوه تطالب فيها السلطة التشريعية بأن تعلن عدم دستورية الخدمة العسكرية الإلزامية.

■ يرجى بعث رسائل متسمة بالكياسة تناشد اطلاق سراح برانيمير تربويفيتش إلى:

His Excellency Raif Dizdarevic/
President of the SRFJ Presidency/
Bulevar Lenjina 2/Belgrade/
Yugoslavia. □

اندونيسيا

وهيودي Wahyudi طالب مسلم في الثامنة عشرة من عمره، حكم عليه في نيسان/ابريل ١٩٨٧ بالسجن لمدة سبع سنوات بتهمة التخريب.

ألقي القبض على وهيودي في منتصف عام ١٩٨٦ في بلدة بريبس في جاوا الوسطى، مع سبعة مسلمين نشطين آخرين من نفس المنطقة. واتّهم باشتراكه وبمساعدته في تنظيم مجموعات دراسية دينية تعرف باسم «أسره» في قرى حول بريبس. وهذه المجموعات تنادي بتعزيز الأواصر بين المسلمين، وبتشديد التقيّد بتعاليم الاسلام.

وزعم أن المحاضرين في المجموعات الدراسية المذكورة قاموا بالتشكيك في إيديولوجية الدولة «بانكاسيلا». وجاء في مرافعة جهة الادعاء أن وهيودي والمشتركين الآخرين، بعقدهم اجتماعاً لانتقاد إيديولوجية الدولة، كانوا يعملون على تقويض سلطة الحكومة.

في نيسان/ابريل ١٩٨٧ أدين الثمانية جميعهم بالتخريب، وحكم على وهيودي بالسجن لمدة سبع سنوات، وعلى الآخرين بالسجن لما يتراوح بين سبع سنوات و١٥ سنة.

ومنظمة العفو الدولية تخشى ألا يكونوا قد تلقّوا محاكمة عادلة. فقد ادّعى المتهمون والشهود على السواء بأن البيانات التي أدلوا بها خلال الاستجواب والتي جرت تلاوتها في المحكمة قد أعطيت تحت الإكراه. وأفاد المتهمون أنهم تعرّضوا للمعاملة السيئة وانهم هدّدوا خلال استجوابهم من قبل السلطات.

إن قانون مكافحة التخريب لعام ١٩٦٣ المُصاغ بشكل غامض، والذي لوحق وهيودي قضائياً بموجبه، قد استخدم خلال السنوات الأخيرة بشكل متكرّر ومتزايد لاحتجاز أشخاص بسبب تعبيرهم الخالي من العنف عن آرائهم السياسية أو الدينية. فمنذ أواخر عام ١٩٨٥، اعتقل ٤٥ عضواً من أعضاء مجموعات «أسره» الدراسية في جاوا الوسطى، وقدّموا للمحاكمة بتهم تقويض سلطة الحكومة والسعي لإقامة دولة إسلامية. ومنظمة العفو الدولية تعتبر ٤٠ منهم سجناء رأي.

يُعتقد أن وهيودي محتجز حالياً في أحد سجون بريبس.

■ يرجى بعث رسائل متسمة بالكياسة تناشد اطلاق سراح وهيودي والآخرين، إلى:

President Suharto/Bina Graha/Jalan
Veteran/Jakarta/Indonesia. □

حرّ بعد ٢٠ عاماً

يوسف عثمان سمنتر (المعروف بلقب «بردعد») – وهو أحد سجناء الرأي الذين سجنوا لأطول مدة عرفتها منظمة العفو الدولية – أطلق سراحه من السجن في الصومال في ٥ شباط/فبراير. لقد كان محتجزاً دون تهمة أو محاكمة بشكل متواصل تقريباً منذ عام ١٩٦٩، عندما تولى الرئيس زياد بري الحكم، لرفضه تأييد الحكومة الجديدة.

يوسف عثمان سمنتر

حتى ذلك الوقت، كان المحامي البالغ السابعة والخمسين من عمره عضوا في البرلمان وزعيماً في حزب الاتحاد الديمقراطي الصومالي اليساري الذي حظر نشاطه في العام نفسه.

كان يوسف عثمان سمنتر محتجزاً في حبس انعزالي في سجن مُحكم الحراسة. وقد حرم من زيارات عائلته أو محاميه، كما حرم من الرسائل ومواد المطالعة، ومن المعالجة الطبية لمرضه المزمن. □

إطلاق سراح محتجزين

أفرج بشروط في جنوب أفريقيا عن سجينين كانت منظمة العفو الدولية قد أبرزت قضيتهما في نشرتها الإخبارية، هما: جويس مابودافاسي، في أواخر كانون الثاني/يناير (راجع النشرة الاخبارية لشهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٨) وآموس ماسوندو، في ١٧ شباط/فبراير (راجع النشرة الاخبارية لشهر آذار/مارس). وقد وُضع كلاهما تحت أوامر لتقييد تحرّكاتهما.

علمت المنظمة في شباط/فبراير باطلاق سراح ١١٦ سجيناً قيد التبني أو التحقيق، وتولّت ٩٢ قضية جديدة.

AMNESTY INTERNATIONAL PUBLICATIONS 1 Easton Street, London WC1X 8DJ, United Kingdom

منظمة العفو الدولية
تحت الأضواء

إنتهاكات حقوق الإنسان في غواتيمالا

في الصباح الباكر من يوم ٩ شباط/فبراير ١٩٨٨، كانت أنا إليزابيث بانياغوا موراليس Ana Elizabeth Paniagua Morales تنتظر بين رتل من الزبائن أمام مخبز حيّها في مدينة غواتيمالا، عندما قبض عليها مجموعة من رجال مدجّجين بالسلاح يرتدون زيّاً مدنيا، وأوسعوها ضربا وأرغموها على ركوب شاحنة مقفلة بيضاء ذات نوافذ معتّمة.

عثر على جثة آنا بانياغوا بعد يومين وعليها آثار طعنات، وعنقها مشروط الى درجة كاد يقطع معها رأسها. وعند السهر على جثتها، ظهرت الشاحنة المقفلة البيضاء ثانية، وبعد ذلك بوقت قصير توجّه رجال تعتقد عائلتها أنهم من قوات الأمن، الى منزل العائلة وهدّدوها بأن أشقاءها وشقيقاتها «سيكون دورهم المرة القادمة».

آنا بانياغوا كانت طالبة سابقة في جامعة سان كارلوس المستقلة ذاتيا وعاملة ناشطة في اتحاد الطلبة الجامعيين. وكانت تتلقى منذ سنوات عديدة تهديدات بالقتل مجهولة المصدر، وقبل أربعة أشهر من مصرعها حذّرها ملازم شرطة أوّل بقوله: «إننا نعرف كلّ شيْ عنك».

كان مصرع آنا بانياغو الأول في سلسلة من حوادث قتل وقعت في شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٨٨، أصبحت تعرف

> **لقد مزّق الصراع المدني غواتيمالا منذ زمن طويل، وما زالت القوات الحكومية وقوات المعارضة تتنازع أجزاء من البلاد. والقوات المعارضة هذه اتُّهمت بقتل أشخاص اشتبه بأنهم مخبرون. وبقتل عملاء للحكومة وقرويين قيل أنهم ضحايا هجمات شُنّت على مدنيين من غير المحاربين، أو وقعوا في شرك النيران المتقاطعة. ومنظمة العفو الدولية تدين أعمال تعذيب أو قتل السجناء على جميع أنواعها وبصرف النظر عن المسؤول عنها – وهو موقف طالما أوضحته بعبارات لا لبس فيها في عدد كبير من وثائقها العامة.**

لدى الغواتيماليين باسم اغتيالات «الشاحنة البيضاء». وكان بين الضحايا عناصر ناشطة من الطلبة والأساتذة ورجال الأعمال. وخلال الأشهر التي تلت ذلك، ورد أن الشرطة الوطنية جمعت ٣٠٠ صفحة من الوثائق المتعلقة بهذه الحوادث، وقد دلّ ذلك على تورّط شرطة الخزينة في ثماني حوادث قتل على الأقل، من بينها حادثة مصرع آنا بانياغوا.

إلا أن رئيس الشرطة الوطنية عزل من منصبه في تموز/يوليو، واختطف القاضي الذي كان يحقّق في القضية لمدة ٥٢ ساعة – وقد حذّره خاطفوه المجهولو الهوية من متابعة التحقيق. وأحيلت القضية الى قاض آخر، لكن أُعلن في أول آب/أغسطس ١٩٨٨ عن إطلاق سراح عملاء شرطة الخزينة الذين قبض عليهم بصدد القضية، لعدم توفر الدليل. وقد وردت منذ ذلك الوقت تقارير تفيد بأن شاحنات بيضاء استخدمت مجدّداً في حوادث تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان.

تشكّل حوادث قتل «الشاحنة البيضاء» جزءاً من موجة «إختفاءات» وأعمال قتل بعثت من جديد جو الرعب الذي ساد غواتيمالا في أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات. ففي تلك الفترة كانت البلاد ترزح تحت أنظمة الحكم العسكري للجنرالات روميو لوكاس غارسيا وإيفراين ريوس مونت وهمبرتو ميجيا ڤيكتورس، وكان رجال الشرطة والجيش – الذين مارسوا أفعالهم أحيانا وهم في زيّهم الرسمي وأحيانا وهم في زيّهم المدني تحت ستار ما كان يعرف بـ «زمر الموت» – يقومون باختطاف وقتل آلاف الأشخاص ممن كانوا يعتقدون أنهم معارضون لسياسات الحكومة أو «مخرّبون» محتملون.

وأصرّت الحكومات المتعاقبة على أن «زمر الموت» إنما كانت «مجموعات متطرفة يسارية ويمينية، خارجة عن سيطرة الحكومة». إلاّ أن منظمة العفو الدولية توصلت إلى أن هذه الزمر كانت مؤلّفة من رجال شرطة وعسكريين نظاميين يعملون تحت إمرة رؤسائهم.

في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، أدّى تسلّم حكومة مدنية زمام السلطة في عهد الرئيس ڤينيسيو سريزو أريڤالو الى حدوث انخفاض مؤقت في انتهاكات حقوق الإنسان، لكن خلال الأشهر الثماني عشر الماضية أبلغ بتكرار متزايد عن حدوث أعمال تعذيب و «اختفاء» وقتل. وكان بين الضحايا نقابيون وصحافيون وعاملون في مجال حقوق الإنسان ورجال دين وموظفو كنائس وقرويون وأعضاء في سلك القضاء.

© عفو دولي

(أعلاه) ناشطون في الدفاع عن حقوق الإنسان يتظاهرون احتجاجا على «الاختفاءات» في غواتيمالا. لقد نظّمت مظاهرة عيد أول أيار مجموعة «غام» للدعم المتبادل بين عائلات المختفين التي تشن حملات من أجل «المختفين».

في آذار/مارس ١٩٨٦، أعلنت «غام» أنها تواصل العمل من أجل ٩٥٠ حالة «اختفاء». ويبدو في الصورة السفلى أعضاء من نقابة المعلمين يحتجون على «اختفاء» زملاء لهم. في تموز/يوليو ١٩٨٨ أبلغ موظف عالي الشأن في كنيسة غواتيمالا منظمة العفو الدولية ما يلي: «إننا نعلم أنها قوات الأمن.. الشرطة والجيش يحكمون هنا، والأشخاص الذين يوجّهون حركات الاحتجاج هم الذين يختفون».

وقد توصلت منظمة العفو الدولية إلى أن رجال الشرطة والجيش كانوا مسؤولين مرة أخرى عن هذه الأعمال.

في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، أصدرت الحكومة العسكرية المستقيلة مرسوما بقانون رقم ٨ – ٨٦، منح بموجبه عفو عن «جميع الأشخاص المتورّطين في جرائم سياسية وجرائم عامة مرتبطة بها، خلال الفترة الواقعة بين ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٢ (عندما تسلّم الجنرال ريوس مونت زمام الحكم) و ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ (عندما كان من المتوقع أن يتسلّم الرئيس سيريزو مهام منصبه)».

عندما تولّى الرئيس سيريزو زمام الحكم، صرّح أنه يعتزم «حلّ مشكلة العنف السياسي ومنع حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان في المستقبل، عن طريق تحسين البُنيات والاجراءات القضائية». الا أنه قال انه لا ينوي التحقيق في الانتهاكات السابقة لأن «الجميع كانوا متورّطين في أعمال العنف. وهذا شيْ يجب أن نخلّفه وراءنا. فاذا بدأت في إجراء تحقيق ما، فإني أشجع على الانتقام فحسب».

لقد فسّرت حكومة الرئيس سيريزو المرسوم لقانون رقم ٨ – ٨٦ على أنه يمنع التحقيق في انتهاكات سابقة لحقوق الإنسان وكشف هوية المسؤولين عنها وملاحقتهم قضائيا. والمعنى الضمني لهذا – أي تمكّن رجال الشرطة والجيش من

التصرّف دون خوف من العقاب – تعزّز بقرارات عفو أخرى صدرت في سياق خطة السلام لدول أميركا الوسطى التي وقّعتها غواتيمالا في آب/أغسطس ١٩٨٧، وفي أعقاب محاولة انقلاب عسكري جرت في ١١ آيار/مايو ١٩٨٨. ومنذ هذه

أشارت لجنة حقوق الإنسان التابعة لكونغرس غواتيمالا في تقريرها لعام ١٩٨٨ إلى أنه، برغم حدوث بعض التحسّن في وضع حقوق الإنسان في ظل الحكومة المدنية إلا أن هذا الوضع اصبح «حرجا» من جديد. أمّا أعضاء سلك القضاء في غواتيمالا فكانوا أكثر جرأة. فقد أبلغ قاضٍ (لم يرغب في الافصاح عن إسمه) منظمة العفو الدولية بما يلي: «لم نُحرز أي تقدّم. إننا نعود إلى الماضي، وربما هذه المرة ستكون أسوأ. هناك مزيد من العنف، ومزيد من الخطر وعدم الاستقرار».

المحاولة، تصاعد نشاط الجيش ضد من كان يعتبرهم «مخرّبين».

لقد جمعت منظمة العفو الدولية معلومات تكشف عن النمط المتّبع في انتهاكات حقوق الإنسان في البلاد. ففي تموز/يوليو ١٩٨٨، جمع وفد للمنظمة زار غواتيمالا، شهادات من الناجين من محاولات تنفيذ إعدامات خارج نطاق القضاء. وقد أدلى بهذه الشهادات أقارب وأصدقاء الضحايا وأفراد عائلاتهم. كما تلقت المنظمة أيضا معلومات من عاملين في مجال حقوق الإنسان في غواتيمالا، ومن موظفي كنائس، وصحافيين، وديبلوماسيين، وغواتيماليين أرغموا على الفرار من بلدهم.

■ **الصحافيون**: في ١٠ حزيران/يونيو ١٩٨٨، وفي أعقاب سلسلة من التهديدات الموجهة الى مراسلي صحيفة «لا إيبوكا» الجريئة دمّرت قنبلة محرقة مكاتبها. وأفاد شهود أن القنبلة وضعها رجال شعرهم مقصوص على الطريقة العسكرية، ينتعلون جزمات عسكرية الطراز. وقد وقع هذا الهجوم بعد أيام قليلة من نشر الصحيفة لما وصفته بوثيقة سرية أصدرتها عناصر في الجيش، تتضمن قائمة بشروط أُرغمت الحكومة المدنية على الموافقة عليها إن هي رغبت في البقاء في الحكم بعد محاولة الانقلاب. وحسب ما جاء في صحيفة «لا إيبوكا»، طالبت الوثيقة الحكومة باتخاذ إجراءات ضد الصحف والنقابات والمنظمات الطلابية والناشطين في مجال حقوق الإنسان وجماعات الفلاحين.

■ **نقابات العمال**: وقع عدد كبير من النقابيين الناشطين ضحية لأنتهاكات حقوق الانسان في ظل الحكم العسكري. ومع عودة الحكم المدني، بدأت الحركة النقابية بإعادة تنظيم نفسها. إلاّ أنها أصبحت مجدّداً هدفا رئيسيا لـ «زمر الموت».

وقد أبلغ كثيرون من النقابيين منظمة العفو الدولية أن جميع أعضاء النقابات يُعتبرون «شيوعيين» من قبل الجيش – وهم بالتالي يشكّلون أهدافا محتملة لانتهاكات حقوق الإنسان. وقد أخبر أحد النقابيين المنظمة: «إن الذين يقومون بأعمال نقابية يضعون قدماً في النقابات وقدماً في القبر».

في ١٢ أيار/مايو ١٩٨٨ «اختفى» عضوان من «نقابة عمال الكهرباء» بعد أن قُبض عليهما في احدى محطات الكهرباء في أغواكاتان من قبل رجال الحفر المدني المحلّي الذين كانوا يتصرفون، كما يبدو، بناءً على أوامر المفوّض العسكري المحلي، وهو منصب يشغله مدني عميل للجيش خاضع للنظام العسكري. وقُدّم أمر إحضار أمام المحكمة نيابة عن الإثنين – الأخوين غير الشقيقين غاسبار مندوزا اي مندوزا Gaspar Mendoza y Mendoza، وغاسبار مندوزا مندوزا Gaspar Mendoza Mendoza – إلا أن السلطات نفت أنهما محتجزان لديها.

وقال الأخوان انهما تعرّضا للضرب خلال احتجازهما في قاعدة عسكرية في هويهويتينانغو، وانه عندما زار قاضٍ القاعدة في ١٧ أيار/مايو للتثبّت من مكان وجودهما إستجابة لأمر الاحضار أمام المحكمة، أطلق سراحهما عبر المدخل الخلفي. وأُبلغ الإثنان أنهما إذا كشفا عما عانياه، فإنهما سيقتلان.

في ١٩ أيار/مايو أعربت نقابة عمال الكهرباء عن شجبها لاعتقال الأخوين مندوزا و «اختفائهما»، وفي اليوم التالي تلقى أعضاء اللجنة التنفيذية للنقابة وعدد من الزعماء الإقليميين تهديدات بالقتل. وقال أحد العاملين في النقابة: «إنهم لم يقتلوا عدداً كبيراً جداً حتى الآن، ولم يبق بعض زملائنا على قيد الحياة إلاّ بسبب احتجاجات مجموعات مثل منظمة العفو الدولية ضد تهديدات الموت. ومع ذلك، إن لم يتبدّل الوضع، فإنهم سينفّذون تهديداتهم.

■ **الأكاديميون**: لقد هبط عدد الحالات التي ذهبت فيها الأكاديميون وطلبة الجامعات ضحية انتهاكات حقوق الإنسان بعد أن تولّت الحكومة الحالية زمام الحكم. إلاّ أن التقارير حول هذه الانتهاكات ما لبثت أن ازدادت مجدّداً، خاصة بعد محاولة انقلاب ١١ أيار/مايو.

فبعد محاولة الانقلاب مباشرة، أُبلغ زعماء اتحاد الطلبة في جامعة سان كارلوس، أن منازلهم خاضعة لمراقبة رجال مسلحين، وإن سلسلة من تهديدات النسف بالقنابل قد أرسلت الى مكتب اتحاد الطلبة، وأن بعض الأعضاء تلقوا تهديدات هاتفية بالقتل. وفي ٢١ أيار/مايو، انفجرت قنبلة على مقربة من مبنى الألعاب الرياضية الخاص بالجامعة، حيث كان يزمَع إقامة حفلة موسيقية نظّمها اتحاد الطلبة الجامعيين.

في ٣٠ حزيران/يونيو، لقي طالب مصرعه على أيدي قوات ترتدي زيّاً عسكرياً تعرف باسم «كاببيليس» (وهي

قرويون يراقبون عملية نبش قبر سرّي اكتُشف في باكوك، بالكيشه، وعثر فيه على جثث خمسة قرويين في تموز/يوليو ١٩٨٨. خلال الحكم العسكري تم القضاء على أحياء كاملة من القرويين لأن الجيش اشتبه بتعاطفهم مع رجال العصابات ودعمهم لهم.

«كنا خائفين من أن يقتلوننا أيضاً.....»

إمرأة تجمع بقايا جثة زوجها من بين الجثث التي عثر عليها في القبر.

بيدرو دي لا كروز Pedro de la Cruz، هو فلاّح من قرية باكوك «اختفى» في أيار/مايو ١٩٨٤. وعلى مدى أكثر من أربع سنوات ظلّ أقاربه خائفين من التفتيش في المكان الذي اعتقدوا أنه كان قد دفن فيه سراً مع أربعة قرويين آخرين بعد إعدامهم.

وفي تموز/يوليو ١٩٨٨، تمكنوا أخيراً من نبش خمس جثث في المكان المشار إليه. وأثبتوا أنها جثث بيدرو دي لاكروز ورفاقه القرويين. وقال قاضي التحقيق في الوفيات الذي فحص الجثث انه كانت هناك علامات تدلّ على أن الضحايا قُطّعوا بمديات ضخمة حتى الموت، وبقايا جثة بيدرو دي لا كروز وجدت عليها آثار تعذيب.

لقد اتخذت قرار التعرّف عن مكان الدفن جوانا كالاتشيج Juana Calachij، زوجة بيدرو دي لا كروز. فقد بقيت صامتة لأربع سنوات خشية أن تصبح هي وآخرون ضحايا قوات الدفاع المدني التي يعتقد القرويون أنها مسؤولة عن مجزرة عام ١٩٨٤. ولم تقرّر جوانا كالاتشيج الكشف عن وجود المقبرة السرّية إلاّ بعد تلقّيها تهديدات بالقتل ونجاتها من محاولة لاختطافها من قبل هذه القوات. وقد أبلغ شاهد عيان لمجزرة عام ١٩٨٤ منظمة العفو الدولية عن سبب إخفاء هذه المعلومات طوال هذه المدة، فقال: «لأننا خائفون. لأننا لو قمنا بنبش القبور لقتلونا أيضا».

أفراد فرقة «الكاكيبيلس»، وهي نخبة من القوات الخاصة بمقاومة التمرّد في غواتيمالا، أثناء استعراض جرى بمناسبة عيد الجيش الوطني عام ١٩٨٧. لقد كانت هذه الوحدة، التي سميت باسم إله الحرب المايائي، متورّطة في عدة انتهاكات لحقوق الإنسان في الماضي. وفي حزيران/يونيو ١٩٨٨، لقي طالب مصرعه على أيدي أفرادها خارج مدرسة في أنتيغوا. © جوفيش

قوات من نخبة عناصر الجيش لمكافحة التمرّد) خارج المدرسة اللغوية المايانية في أنتيغوا. وقالت مدرّسة حاولت اجراء تحقيق خاص في الحادث إن مدير المدرسة أخبرها أنه منذ محاولة الانقلاب «تبدّلت الأحوال» وأن عليها أن تكون حذرة. وهي لا تعرف كيف علم مدير المدرسة بجهودها للتحقيق في حادثة القتل.

وفي ٢٢ تموز/يوليو، هاجم ١٥ رجلا مدججون بالسلاح منزل أحد الأعضاء الناشطين في اتحاد الطلبة الجامعيين خلال زيارة قام بها رئيس الاتحاد أدريان غويرا روكا Adrian Guerra Roca. وقال شاهد خاصة ضد أولئك الذين شجبوا انتهاكات حقوق الإنسان.

في أيار/مايو ١٩٨٨، أقام الأب ڤينتورا لوكس هيريرا Ventura Lux Herrerra، وهو أحد قساوسة أبرشية تشيتشيكا ستينانغو، قداسا لأرامل المنطقة اللواتي فقدن أزواجهنّ وأقارب آخرين نتيجة لعمليات مكافحة التمرّد التي قام بها الجيش في السنوات السابقة. وقد حضر القداس أكثر من ١,٨٠٠ أرملة. وخلال القدّاس، ألقت بعض النسوة كلمات، رغم أنه لم تطالب أية منهن، حسب قول الأب لوكس، باتخاذ إجراء ضد المسؤولين المفوض العسكري المحلي جميع سكان القرية التي زارها الأب لوكس وأبلغهم أن أمام الأب لوكس مهلة ٢٤ ساعة لمغادرة المنطقة.

وأُبلغ عن تهديدات مماثلة من قتل أعضاء المجتمعات الأساسية المسيحية – وهي منظمات قاعدية تنتخب نفسها رؤساءها العلمانيين المعروفين باسم «ملقّني الدين» (كاتيشيستس). وقد «اختفى» عدد من هؤلاء، بينما عثر على آخرين جثثاً هامدة.

■ **القرويون**: خلال فترة الحكم العسكري، أُبلغ بصورة متكرّرة عن انتهاكات حقوق الإنسان في مناطق اشتبكت فيها مجموعات معارضة مسلحة مع قوات الأمن. وكان الجيش في غالب الأحيان يعتقد أن المجتمعات الريفية متعاطفة مع المعارضة. فانطلقت وحدات عسكرية رسمية، ووحدات الحفر المدني المحلي، و «زمر الموت» لإيقاع الرعب في نفوس القرويين على أمل القضاء على تأييدهم لجماعات المعارضة.

وظل القرويون اللامحاربون في المناطق التي ما زالت موضع نزاع بين القوات المسلحة والمعارضة، يعانون من انتهاكات حقوق الإنسان، كما ظل يعاني منها أولئك

«قدم في النقابات وقدم في القبر»

أن المهاجمين كانوا يحملون أسلحة لا يستعملها عادة إلا الجيش. وقال أطفال شاهدوا الحادث أن رجلا يرتدي زيا عسكريا أطلق النار على رئيس الاتحاد. وقد عثر على جثة أدريان غويرا روكا بعد خمسة أيام في مكان بعيد عن العاصمة.

وقد طلبت منظمة العفو الدولية من حكومة غواتيمالا إجراء تحقيق كامل ومتجرّد في ملابسات مصرع أدريان غويرا روكا، لكنها لم تتلق أي ردّ.

■ **رجال الدين والعناصر الدينية الناشطة**: منذ محاولة انقلاب أيار/مايو ١٩٨٨، تصاعدت فجأة التهديدات ضد رجال الدين والعلمانيين العاملين في الكنائس، عن مقتل أو «اختفاء» أقاربهن. ومع ذلك، أدرك الأب لوكس حتمية حدوث عمليات إنتقامية ضدهن، إذ قال: «عندما تنطق بالحق هناك دائما أعمال انتقامية».

بعد اسبوع من إقامة القدّاس، زُعم أن المفوّض العسكري المحلّي – وهو أيضا رئيس وحدة الحفر المدني المحلية – دفع مالا لأعضاء هذه الوحدة لكي يحتجّوا على وجود الأب لوكس في الأبرشية، فقاموا بإبعاده عنوة عن كنيسته. ولم يلبث الأب لوكس أن تلقى تهديدات بالقتل من رجال الجيش. وعندما عاد الى المنطقة لفترة وجيزة في تشرين الأول/أكتوبر، حشد

هوزيه مرسيدس سوتز كاني وابنه هوزيه استواردو. لقد اختطف في ٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ عندما كان خارجا من اجتماع نقابي، وأخضع للتعذيب من قبل محتجزيه قبل إطلاق سراحه. وبعد ثلاثة أشهر، أطلقت عليه وعلى ابنه النار من قبل رجال مدجّجين بالسلاح يرتدون ملابس مدنية. فأصيب الابن اصابات خطيرة وأصبح الجزء الأسفل من جسده مشلولا.

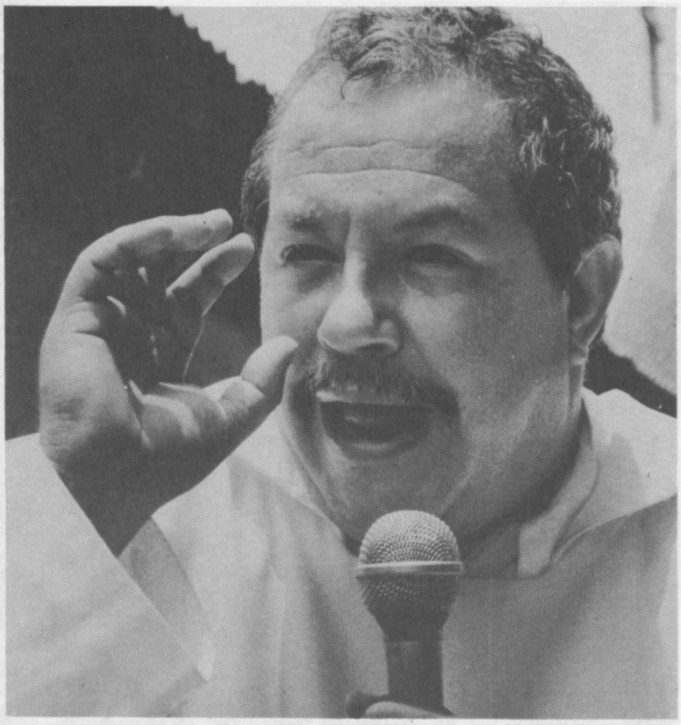

الأب جيرون، زعيم الجمعية الوطنية لشنّ الحملات المتعلقة بالأراضي يخاطب اجتماعاً في اسكوينتلا. لقد تلقى تهديدات عديدة بالقتل منذ نظّم مسيرة من ١٤,٠٠٠ من الفلاحين الذين لا يملكون ارضا في أيار/مايو ١٩٨٦. وقد هوجم في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ من قبل رجال مسلحين بمدافع رشاشة فقتل حارسه الشخصي. © جوفيش

الذين كانوا يحاولون العودة من الملجأ في الخارج، والمشتركون في حركات النزاع حول ملكية الأراضي. وقد شملت آخر الأهداف أيضا أعضاء من المجموعة الأهلية الأصلية الجديدة «سيرج»، مجلس المجتمعات الأهلية الأصلية «كلّنا متساوون». الذي يطالب باحترام الثقافة والعادات الهندية.

قام بتشكيل مجلس «سيرج» معلم المدرسة أميلكار منديز أوريزار Amilcar Mendez Urízar في تموز/يوليو ١٩٨٨. وبعد ذلك بفترة وجيزة بدأ هو وزملاؤه يتلقون تهديدات بالقتل. وفي أيلول/سبتمبر لقي منظّم «سيرج» المحلي، ڤاليريو تشيخال Valerio Chijal، مصرعه نتيجة إطلاق النار عليه وهو في سريره بعد أن أبلغ عن تلقيه تهديدات من قبل الحفر المدني المحلي والعسكريين. وفي الشهر نفسه، «اختفى» منظّم آخر يدعى بيدرو سيوميس بيريز Pedro Ciumes Perez، بعد أن ألقى القبض عليه جنود نظاميون.

في تموز/يوليو ١٩٨٨ قام شرطي كان يحتل سابقاً منصباً رفيعاً بابلاغ منظمة العفو الدولية بما يلي: «بامكان الشرطة والمحكمة العليا العمل معا على الجرائم العامة، لا مشكلة هناك حول هذا الأمر. لكن بالنسبة للجرائم السياسية – فاصرف النظر عنها. الشرطة لا تقبض على أحد عندما يكون هناك جريمة سياسية لأننا إذا بدأنا التحقيق في حادث «الاختفاء»، نصل الى طريق مسدود. «إنه الجيش».

ومن بين المستهدفين الآخرين من القرويين أولئك الذين يسعون لاعفائهم من الخدمة في الحفر المدني المحلي، وأولئك الذين أصرّوا على نبش جثث أقارب لهم قتلوا خلال حملات مكافحة التمرّد ودفنوا في قبور سرية، ودفنها بصورة لائقة.

إن وحدات الحفر المدني المحلي ليست طوعية الا بالإسم فقط. وقد وصف قائد عسكري في منطقة نيباخ بالكويش قابله مندوبو منظمة العفو الدولية في يوليو/تموز ١٩٨٨، هذه القوات بأنها «طوعية – إنما إجبارية». وأبلغ أحد القرويين في تواناخا منظمة العفو الدولية أنه تلقى تهديدات بالقتل بعد توقفه عن القيام بمهام الحفر في نيسان/ابريل ١٩٨٨ لأنه كان بحاجة للبحث عن عمل. وقال قروي آخر من تشواراكساخ للمنظمة: «إننا لا نريد القيام بأعمال حفر بعد الآن. يقولون لنا بأنه علينا القيام بذلك بسبب رجال العصابات. إننا مرغمون على ذلك. فهم يهدّدوننا بالقتل. اذا رفضنا القيام بأعمال الحفر، فإنهم يتهموننا بكوننا مخرّبين».

لقد انشأت حكومة سيريزو عدداً من الهيئات الملتزمة رسميا بحقوق الانسان. وبعضها، مثل لجنة حقوق الإنسان التابعة للكونغرس، والنائب العام لحقوق الإنسان، كان قد نُصّ عليها في دستور ١٩٨٥ الجديد، الذي حكم الرئيس سيريزو بموجبه. وهناك هيئات أخرى يبدو أن الحكومة المدنية قامت بتأسيسها استجابة لضغوط محلية ودولية من أجل تحسين وضع حقوق الإنسان. وتشمل هذه قاضياً منفذاً مهمته الردّ على طلبات الإحضار أمام المحكمة المودعة لدى المحكمة العليا، وسجلا للمحتجزين، ولجانا رئاسية للتحقيقات والاستشارات.

لقد كانت هذه الهيئات غير مجدية الى حد كبير. فلجنة حقوق الإنسان التابعة للكونغرس أشارت إلى عدم كفاية الميزانية والمرافق كعقبات تعيق عملها. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦، ورد أن ميزانية اللجنة كانت لا تتجاوز ٥٠٠ كويتزال (٢٠٠ دولار أميركي) في الشهر. لكن اللجنة عانت أيضا من عدم تعاون هيئات حكومية أخرى، كما أنها هي نفسها أخفقت في الطعن في التشريعات الحكومية، مثل مراسيم العفو المختلفة، التي تعتبر منظمة العفو الدولية أنها قد تعمل ضد النصوص الدستورية التي تضمن حماية حقوق الإنسان.

«شكلية، روتينية». وأشارت عناصر محلية ناشطة في مجال حقوق الإنسان إلى استعداده لقبول التفسيرات الرسمية حول مصير «المختفين» دون جدال – كاستعداده مثلا للقبول بأن «المختفين» غادروا البلاد، بدون مراجعة سجلات الهجرة.

وقد اعتبر القاضي لابي أن المهمة التي انتدب لها قد انتهت بعد مضي سنة – في أيار/مايو ١٩٨٧ – رغم عدم صدور اعلان رسمي بهذا الصدد. وقال أن القضايا التي كان يتولّى النظر فيها قد وُزّعت بين

«عندما تنطق بالحق هناك دائماً أعمال انتقامية»

عندما قابل أعضاء اللجنة مندوبي منظمة العفو الدولية في آذار/مارس ١٩٨٨، اتّضح أن اللجنة لم تعد تعتبر أن لها دوراً فعالاً تلعبه في التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان. وعندما سأل وفد المنظمة الذي زار غواتيمالا في تموز/يوليو ١٩٨٨ اللجنة عن قضايا كحوادث قتل «الشاحنة البيضاء»، قام أعضاء اللجنة باحالة الوفد إلى الشرطة الوطنية أو الى وزارة الداخلية أو الجيش.

في كل مناسبة قابل فيها مندوبو منظمة العفو الدولية أعضاء اللجنة، كان هؤلاء يلمّحون إلى أن نفوذ السلطة العسكرية وراء الكواليس كان يعني أن على اللجنة أن تخطو بحذر شديد، وأن الأفراد المرتبطين بعمل اللجنة كانوا أنفسهم تحت الخطر.وفي اجتماع لمندوبي المنظمة باللجنة عام ١٩٨٦، قيل لهم: «نحن [اعضاء اللجنة] سنكون أوّل من سيُقضى عليهم، أوّل من سيذهب».

لقد كان تصرف القاضي المنفّذ أوليغاريو لابي المعيّن عام ١٩٨٦ مخيّبا للآمال. فقد وصف أعضاء من هيئة موظفيه، وصحافيون، وقضاة آخرون، زياراته للسجون وللقواعد العسكرية للبحث عن «المختفين» بأنها كانت قضاة آخرين في المحاكم الجزائية. وعندما سئل عمن كان يتولّى القضايا المعلّقة، أجاب قائلا: «الكلّ، ولا أحد».

وأخفق بشكل مماثل النائب العام لحقوق الإنسان واللجان الرئاسية للتحقيقات والاستشارات، في إجراء تحقيقات متعمقة في انتهاكات حقوق الإنسان. أما التحقيقات القليلة التي أُجريت – كتلك المتعلقة بأعمال قتل «الشاحنة البيضاء»، مثلاً – فقد تضمنت إنتهاكات اشتبه بتورّط الشرطة فيها. ومنظمة العفو الدولية لا تعلم بأي تحقيق أجري «بحسن نية» في قضايا اتّهم فيها عسكريون بمسؤوليتهم عن انتهاكات حقوق الإنسان. بل أن المنظمة وجدت أنه في القضايا القليلة التي بوشر التحقيق فيها، كانت التحقيقات تتوقف عندما تبدأ بإشارة الى تورّط العسكريين.

إن منظمة العفو الدولية تطلب من حكومة غواتيمالا تعزيز هيئات التحقيق ودعمها بالوسائل التي تمكنها من اجراء تحقيق سريع مستقل في جميع انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة. وهي تحثّ الحكومة على التأكّد من الكشف عن هوية المتورّطين في انتهاكات حقوق الإنسان ومعاقبتهم. □

بيتريز يوجينيا باريوس ماروكان (أعلاه، مع أطفالها) اختطفت وقتلت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، خلال الشهر الأخير من الحكم العسكري في غواتيمالا. إنها إحدى آلاف القتلى من الرجال والنساء الذين أصدرت الحكومة العسكرية الأخيرة عفوا فعلياً عن قاتليهم.

اسرائيل والأراضي المحتلة

قلق حول التوجيهات المتعلقة بإطلاق النار

لقد أدى استخدام السلطات الاسرائيلية لأنواع خاصة من الرصاص البلاستيكي لقمع الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، إلى مقتل عشرات الفلسطينيين.

في غضون خمسة أشهر منذ شهر آب/أغسطس، عندما بدأ استعمال الرصاص البلاستيكي بهدف تخفيض عدد الوفيات، لقي ٤٧ شخصاً على الأقل حتفهم من جرّاء استعمال هذا الرصاص.

في كانون الثاني/يناير، أشارت البيانات الرسمية إلى أن التوجيهات المعمول بها بالنسبة لاطلاق النار تسمح باستعمال الرصاص البلاستيكي ضد الأشخاص الفارّين بعد القائهم الحجارة أو عند وضعهم حجارة كبيرة لإقامة حواجز في الطرق. وفي شباط/فبراير، ورد عن رئيس الضباط القانونيين في القوات المسلحة الاسرائيلية قوله بأن الرصاص البلاستيكي لا يجوز إطلاقه على مثيري الشغب الفارّين، ما لم يكن فرارهم «بقصد تحسين مراكزهم ومتابعة شغبهم». وتشير التقارير إلى أن هذه التوجيهات اعتبرت قانونية من قبل موظفي وزارة العدل.

وتخشى منظمة العفو الدولية أن التوجيهات والسياسات المعمول بها من حيث استعمال الرصاص البلاستيكي قد تجيز إلحاق إصابات متعمّدة لا مبرّر لها يحتمل أن تؤدي إلى الوفاة. وقد طالبت المنظمة مراراً وتكراراً بوجوب تقيّد توجيهات إطلاق النار بمبادئ الضرورة والتناسبية كما تنص عليها مدونة الأمم المتحدة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بانفاذ القوانين. كما أنها طالبت بإجراء تحقيقات عاجلة وشاملة ومتجردة في أي انتهاك لهذه المبادئ، وباتخاذ إجراءات ملائمة ضد المسؤولين عن هذه الانتهاكات.

لقد لقي ما ينيف على ٣٠٠ فلسطيني مصرعهم برصاص الجنود الاسرائيليين منذ بدء الانتفاضة الفلسطينية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧. □

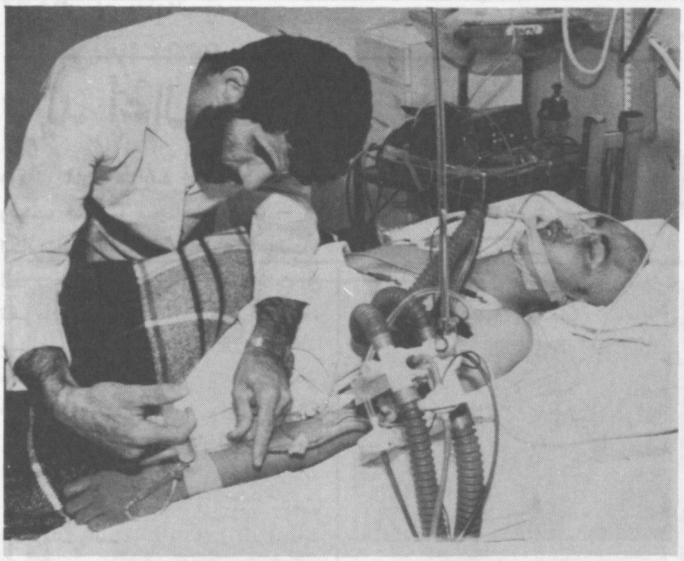

شاب فلسطيني في المستشفى بعد أن أطلق عليه جنود اسرائيليون رصاصات بلاستيكية اخترقت مؤخرة رأسه. وتخشى منظمة العفو الدولية أن التوجيهات المتعلقة باستعمال هذا النوع من الرصاص قد تجيز إلحاق إصابات متعمّدة لا مبرّر لها يُحتمل أن تؤدي إلى الوفاة. © رويترز

تركيا

الحكومة تقرّ بوفاة سجناء

جاء في تقارير نشرتها الصحف التركية مؤخراً أن الحكومة التركية أقرّت بوفاة ٣٢ سجيناً منذ عام ١٩٨٠ بعد الاشتباه بتعرّضهم للتعذيب. وهذا يعادل ضعف الرقم الذي أقرّته الحكومة سابقاً.

نشرت منظمة العفو الدولية في نشرتها الإخبارية لشهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ قائمة بأسماء ١٤٤ سجيناً بلغ المنظمة أنهم توفوا وهم قيد الاحتجاز. وقبل ذلك بستة أشهر كانت المنظمة قد طلبت من السلطات التركية تزويدها بمعلومات عنهم، لكنها لم تتلق أي ردّ. وبعد نشر الأسماء المشار اليها، علمت المنظمة من مصادر غير رسمية أن أربعة لا يزالون على قيد الحياة.

في شباط/فبراير بعثت الحكومة إلى المنظمة رسالة تشير فيها إلى أن عشرة سجناء أُبلغت المنظمة عن وفاتهم وهم قيد الاحتجاز، لا يزالون في الحقيقة أحياء، وبينهم ثلاثة سبق وأقرّت المنظمة بأنهم أحياء. أما بالنسبة للسبعة الآخرين، فالمعلومات المتوفرة لدى المنظمة عنهم تتناقض مع المعلومات التي قدّمتها السلطات التركية، والمنظمة تسعى حالياً للحصول على مزيد من الإيضاحات بشأنهم. □

الحبس الوقائي يمارس عشوائياً

إن استخدام الحبس الوقائي ضد المتظاهرين في برلين الغربية خلال العام الماضي دفع بمنظمة العفو الدولية إلى الإعراب عن خشيتها من أن يكون هؤلاء قد احتجزوا بسبب ممارستهم لحقّهم في حرية التعبير.

لقد وُضع أكثر من ٥٥٠ شخصاً قيد الحبس لمدة بلغت ٣٢ ساعة خلال مظاهرات جرت احتجاجاً على اجتماع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في برلين الغربية في أيلول/سبتمبر الماضي.

وتفيد شهادات المحتجزين والشهود أن بعض الاعتقالات كانت عشوائية، وأن الضمانات القانونية قد خرقت. وشهد المحتجزون أيضاً بأن بعض المتظاهرين تعرّضوا لسوء المعاملة خلال احتجازهم.

وقال الشهود انه في بعض الحالات كان أحد المتظاهرين يهتف بشعار ما، وكان رجال الشرطة «ينقضّون على الجمهور» ويلقون القبض على عدد منهم.

وادّعى بعض المحتجزين أنهم زُوّدوا بمعلومات غير دقيقة عن حقهم القانوني في الطعن في شرعية احتجازهم. وادّعى آخرون أنهم حرموا من الإتصال بمحاميهم أو بالمرافق الضرورية للاستئناف إلى المحاكم ضد احتجازهم.

وقد رفض وزير الداخلية في برلين الغربية مباعث قلق منظمة العفو الدولية في رسالة وجّهها إلى الأمين العام للمنظمة في شباط/فبراير.

لمعرفة التفاصيل الكاملة حول مباعث قلق منظمة العفو الدولية، يرجى مراجعة التقرير: **برلين الغربية: مظاهرات أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ضد صندوق النقد الدولي/البنك الدولي.** □

فييتنام

إطلاق سراح راهب بوذي بعد ١٣ سنة في معسكر «إعادة تثقيف»

في ٢٠ كانون الثاني/يناير أطلق سراح راهب بوذي في الخامسة والستين من عمره، بعد قضائه أكثر من ١٣ سنة بدون تهمة أو محاكمة في معسكر «إعادة تثقيف» في فييتنام. وقد عاد منذ الإفراج عنه إلى اليابان، بلده الأصلي.

غادر يوشيدا غانشين Yoshida Ganshin اليابان عام ١٩٦٦، ومنح الجنسية الفييتنامية عام ١٩٧٣ بعد انضمامه إلى طائفة بوذية. وفي تموز/يوليو ١٩٧٥ ألقي القبض عليه واتهم بالقيام بنشاطات ضد الحكومة وبكونه لصّاً.

بعد إطلاق سراحه، أبلغ يوشيدا غانشين الصحافيين أن مستجوبيه عذّبوه بتوجيه صدمات كهربائية بصورة متكرّرة إلى ساقيه عقب القاء القبض عليه. وأبلغهم أيضاً أن الاتهامات الموجهة ضده غير صحيحة. وهو اليوم عاجز عن السير، ويتلقى معالجة طبية لاصابته برومانيزم حاد وبارتفاع في ضغطه.

وقد أعلنت السلطات في فييتنام خلال الثمانية عشر شهراً الأخيرة عن اطلاق سراح آلاف السجناء السياسيين من معسكرات «إعادة التثقيف». وكان كثيرون منهم محتجزين بسبب علاقتهم بالحكومة السابقة لجمهورية فييتنام (الجنوبية). □

يوشيدا غانشين بعد اطلاق سراحه.

عقوبة الاعدام

علمت المنظمة بصدور حكم الاعدام على ٢٣ شخصاً في أربعة بلدان، وبتنفيذ الاعدام في ٢٠١ شخص في ستة بلدان خلال شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٩.

أوغندا

تزايد أعمال القتل على أيدي الجيش

وردت تقارير متزايدة خلال الأشهر الأخيرة عن أعمال قتل قام بها جنود في أوغندا وذهب ضحيتها سجناء ومدنيون – بعضهم أحرقوا وهم أحياء في منازلهم – كما تكاثرت الأنباء عن استخدام التعذيب.

لقد سجلت تفاصيل هذه الانتهاكات في تقرير جديد لمنظمة العفو الدولية، يستعرض وضع حقوق الإنسان في أوغندا منذ تولت حكومة الرئيس يويري موسيفني الحكم عام ١٩٨٦.

عندما تسلم جيش المقاومة الوطني زمام الحكم وُضع على الفور حدٌّ لانتهاكات حقوق الإنسان الفادحة التي مارستها الحكومات السابقة، وأدخلت إصلاحات لكبح جماح هذه الانتهاكات. وقد لوحق قضائياً عدد من الجنود بسبب ارتكابهم انتهاكات من هذا النوع.

إلاّ أنه مالبثت أن برزت مشكلات خطيرة تتعلق بحقوق الإنسان، خاصة في شمالي وشرقي أوغندا، حيث كان الصراع المسلح ناشباً بين جيش المقاومة الوطني والثوار. وهناك ما لا يقل عن ٣,٠٠٠ معارض سياسي مزعوم ما زالوا قيد الاعتقال بدون محاكمة. وغالباً ما كان الجيش يتجاهل أوامر الإحضار التي تصدرها المحاكم، مواصلاً احتجاز السجناء بصورة غير مشروعة.

ادّعى هذا الرجل أنه تعرّض للضرب بقضبان حديدية خلال احتجازه لدى الجيش الأوغندي العام الماضي.

في كانون الأول/ديسمبر الماضي ناشدت منظمة العفو الدولية الحكومة اجراء تحقيق في أعمال القتل في مقاطعة غولو الشمالية، عندما ورد أن الجنود قاموا باحراق منازل واهراءات قمح خلال عمليات مكافحة التمرد، وفي بعض الحالات، كما يبدو، اجبروا الأشخاص على البقاء في منازلهم بحيث ماتوا حرقاً. وقد رحّبت منظمة العفو الدولية بإعلان المباشرة في إجراء تحقيق في الحادث رغم أن الجيش قام في كانون الثاني/يناير بطرد اثنين من ممثلي منظمة العفو الدولية من مقاطعة غولو، حيث كانا يسعيان لمعرفة مدى تقدّم هذا التحقيق.

وقدّمت منظمة العفو الدولية إلى الحكومة معلومات مفصلة عن إعدامات أخرى جرت خارج نطاق القضاء، لكن يبدو أنه لم تجر تحقيقات بهذا الشأن، ولم يقدم أي جندي للمحاكمة.

ويورد تقرير المنظمة الجديد أيضاً تفاصيل ممارسة التعذيب من قبل جيش المقاومة الوطني وأجهزة المخابرات. ففي إحدى الحالات، ورد أن سجيناً كان محتجزاً لدى جهاز الأمن الداخلي في أواخر السنة الماضية تعرض للتعذيب بتوجيه صدمات كهربائية إلى أعضائه التناسلية، وبتدبيس خصيتيه بمشك سلكي. وفي آذار/مارس، ورد أن سجيناً كان محتجزاً لدى الاستخبارات العسكرية قتل بغرز مسمار طوله ١٥ سنتيمتراً في جمجمته. □

• أوغندا: سجل حقوق الإنسان ١٩٨٦ – ١٩٨٩.

الأردن

اطلاق سراح معتقلين سياسيين بعد سنوات بدون محاكمة

أطلق سراح أكثر من ثلاثين معتقلاً سياسياً احتجزوا بدون تهمة أو محاكمة لأسباب أمنية، من سجن السواقة قرب عمّان.

في ١٩ شباط/فبراير بدأ الافراج عن أشخاص احتجزوا على ما يبدو للاشتباه بانتمائهم إلى منظمات غير مشروعة.

كان معظم هؤلاء قد احتجزوا لمدة سنتين، رغم أن أحدهم ظل محتجزاً حوالي ست سنوات.

وكان بينهم سجناء قاموا في تشرين الأول/أكتوبر وكانون الثاني/يناير بالاحتجاج على الأوضاع في سجن السواقة، وورد في وقت لاحق أنهم تعرّضوا لسوء المعاملة. كما أن بعضهم تعرّضوا لضرب مبرح.

وأبلغت منظمة العفو الدولية أن ما لا يقل عن ١٤ سجيناً تعرّضوا للضرب نتيجة لذلك، وأن واحداً جُلد ٢٨ جلدة، وعانى آخر من إصابة خطرة في عينه. وقد طالبت المنظمة بإجراء تحقيق شامل ومتجرّد في جميع التقارير المتعلقة بسوء المعاملة في السجن، كما طالبت بإلغاء العقوبة البدنية.

ومن بين الذين أفرج عنهم أحمد فارس الخطيب، الذي كان لا يزال محتجزاً منذ آب/أغسطس ١٩٨٣، وصالح شعواطة، الذي احتجز منذ أوائل عام ١٩٨٧ للاشتباه بانتمائه إلى منظمة فتح. ومعظم الذين أفرج عنهم زُعم أنهم كانوا أعضاء في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وبينهم أديب عفنان ومنير عتيق المحتجزان منذ كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ١٩٨٧. وكان ٢٢ شخصاً آخرون لا يزالون محتجزين منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ وكانون الثاني/يناير ١٩٨٨.

ومن المتوقع الافراج عن سجناء سياسيين آخرين يقضون مدة حكمهم في سجن السواقة، وذلك نتيجة قرار عفو صدر في ١٨ شباط/ فبراير. ومن المتوقع أيضاً أن يستفيد من هذا العفو عدد كبير من السجناء المدانين بموجب القانون العام.

عند صدور العفو كان هناك، على ما يُعتقد، أكثر من ١٦٠ سجيناً سياسياً يقضون أحكاماً في سجن السواقة، أكثرها بسبب انتمائهم إلى منظمات غير مشروعة. وكان بين هؤلاء أشخاص زُعم أنهم أعضاء في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وفي منظمة الجبهة الديمقراطية في الأردن، وفي حزب التحرير الإسلامي.

وقد رحّبت منظمة العفو الدولية بالافراج عن هؤلاء السجناء، وأرسلت عدة مناشدات لإطلاق سراح جميع سجناء الرأي فوراً ودون قيد أو شرط، والافراج عن المعتقلين السياسيين الآخرين ما لم تُتح لهم محاكمة عادلة دون تأخير. □

دورية في كابول بافغانستان © رويترز

خوف على سلامة السجناء السياسيين

ناشدت منظمة العفو الدولية في ١٠ شباط/فبراير تأمين حماية دولية لآلاف السجناء السياسيين المحتجزين لدى حكومة أفغانستان، وللآخرين المحتجزين لدى قوات المجاهدين المعارضة.

وتخشى منظمة العفو الدولية على سلامة هؤلاء، وقد نبّهت إلى أنهم قد يتعرضون للتعذيب والإعدام خارج نطاق القضاء في ظل الظروف الحالية غير المستقرة. كما طالبت بحماية اللامحاربين من أعمال الإنتقام والعنف. □

البرازيل

الشرطة تواجه التهم بعد وفاة سجناء

ستوجه تهم جنائية إلى عدد من مأموري الشرطة تبيّن أنهم كانوا مسؤولين عن وفاة ١٨ سجيناً في أحد مراكز الشرطة في ساو باولو بالبرازيل، في أوائل شباط/فبراير. وقد لقي السجناء حتفهم خنقاً بعد زجهم في زنزانة عقاب ضيّقة مع ٣٣ آخرين.

جاءت الوفيات في أعقاب محاولة للفرار من زنزانات الشرطة في مركز شرطة المنطقة الثانية والأربعين لمدينة ساو باولو في ٥ شباط/فبراير، جرى إحباطها بمساعدة الشرطة العسكرية. وأفادت التقارير أن السجناء البالغ عددهم ٦٣ كانوا محتجزين في زنزانات مصمّمة لاستيعاب ٢٥ فقط.

وأبلغ الناجون أعضاء لجنة التحقيق غير الرسمية في وقت لاحق أنه حوالي الساعة الثامنة والنصف صباحاً قام أفراد من الشرطة العسكرية والمدنية يعملون تحت إمرة ضابط شرطة مدني بزجّ ٥١ سجيناً عنوة في زنزانة عقاب لا تزيد مساحتها على ٤,٥ أمتار مربعة. ثم أغلق باب الزنزانة الفولاذي، سادّاً جميع منافذ التهوية، على ما يبدو.

على الرغم من صرخات الاستغاثة والتحذير من أن بعض السجناء على وشك أن يموتوا اختناقاً، لم تفتح أبواب الزنزانات إلاّ بعد اكثر من ساعتين. حينذاك تسعة من السجناء قد لقوا حتفهم، وأبلغ عن وفاة تسعة آخرين قبل وصولهم إلى المستشفى. وكان الناجون، البالغ عددهم ٣٣ سجيناً، قد فقدوا جميعهم وعيهم، باستثناء واحد.

وقامت الشرطة بفتح تحقيق في الحادث بقصد توجيه تهم جنائية إلى موظفي تنفيذ القانون المسؤولين عن هذه الوفيات. وكانت منظمة العفو الدولية قد بعثت إلى سلطات ولاية ساو باولو برسالة تلكس تطلب فيها اجراء تحقيق كامل في الحادث.

وأعلن حاكم الولاية أوريستيس كويرسيا في وقت لاحق أن جميع زنزانات العقاب المماثلة في مراكز شرطة المدينة سوف تقفل، كما سيقفل عدد من المعتقلات المشهورة بازدحامها. وأعلن أنه سيعجّل في افتتاح مراكز سجن جديدة. □

AMNESTY INTERNATIONAL PUBLICATIONS, 1 Easton Street, London WC1X 8DJ, United Kingdom.